

بعد انضمامهم إلى التحالف الحكومي

الشعبويون في النمسا تهديد آخر للوحدة الأوروبية

بقلم: محمد خلف

المفاجأة الجديدة التي أثارت المخاوف والقلق في أروقة السياسة الأوروبية من احتمال حدوث اهتزازات جديدة في أعمدة الاتحاد الأوروبي تتمثل في فوز اليمين الشعبي المتطرف بالحكم في النمسا في إطار سلسلة من الانتخابات التي حققتها أحزاب اليمين الشعبيي خلال العام ٢٠١٧ في فرنسا وألمانيا وهولندا والأن النمسا.

يجمع المحللون على أن نجاحات الشعبويين والمعادين للمشروع الأوروبي والمهاجرين ستسرع ليس فقط من عملية إعادة رسم اللوحة السياسية في أوروبا، وإنما أيضاً ستفجر الخلافات داخل هذه الأحزاب حول المسارات والتوجهات في السياسات الداخلية والخارجية والاقتصادية. يقول المحلل الهولندي والأستاذ في جامعة جورجيا في الولايات المتحدة كاس مودي، أضح اليمين الأوروبي الشعبي أكثر شهرة وشعبية من أي فترة مرت بعد العام ١٩٤٥.

لصم نجاح هذه الأحزاب تختلف من بلد أوروبي إلى آخر إلا أنها تشترك في سرديتها وفي كاريزما القادة الشعبويين وفي مقدرتهم على ضغ الأخبار الكاذبة وتعميم مشاعر وأحاسيس عدم الأمان سواء كان واقعياً أم متخيلاً وكها ترتبط بموجات الهجرة من مناطق النزاعات أو الإرهاب أو الأخطار الأمنية والإسلاموفوبيا. ترى الأستاذة في العلوم الاجتماعية في جامعة كورنيل الأميركية ميبيل بيرزين «أن ازدهار ونجاح أحزاب اليمين الشعبي في بلدان مثل ألمانيا والنمسا يؤكد استنتاجات الدراسات التي أعدت خلال العقد الأخير من أن المهاجرين هم المصدر الرئيسي للقلق والخوف المجتمعي».

أصبحت النمسا البلد الأوروبي الغربي الوحيد التي يشارك حزب يميني متطرف (الحرية) بزعامة هاينز كريستيان شتراقة الذي أُميع نائب المستشار في حكومة بزنسوا النمسا المستشار سياسياتيان كورتز (٣١ رعيم حزب «الشعب») اليميني المحافظ. وعلى رغم حصول حزب «الحرية» على صلاحيات لم يكن يحلم بها بعدما حل ثالثاً في الانتخابات التي شربها بمرور ١٥ تشرين الأول الماضي، إلا أن المسائل الكبرى والأكثر أهمية مثل السياسية الأوروبية بقيت بيد المستشار إذ يحتفظ كورتز بالكلمة الفصل في الملفات الأوروبية. في وقت تستعد النمسا لتسليم رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من العام ٢٠١٨، وقال شتراقة «استجبنا لطلب



هاينز كريستيان شتراقة، الزعيم الشعبي النمساوي.

كورتز وشطبنا قضية الخروج من الاتحاد الأوروبي من البنود التي يمكن إخضاعها لاستفتاءات شعبية في بزنامجنا». وتأسست حملة «الحرية» الانتخابية على الخلفية من خطر اجتياح جماعي وحزب أهلية إذا لم يجر احتواء الهجرة، واعتبر «أن لا مكان للإسلام في النمسا». وحصل الحزب على ثلاث حقايق وزارية سيادية هي الدفاع والخارجية والداخلية بعد ما كان محظورا عليه تسلم الحقيقتين الأخرتين. ولم تكن حملة حزب كورتز مختلفة في شعاراتها وخطاباتها للناخبين إذ قامت هي الأخرى على شعارات التصدي للهجرة غير الشرعية والإرهاب الإسلامي والأمن القومي للبلاد». وكشف استطلاع أعده معهد «برتلسمان» الألماني وشملت ١١ ألف مواطن من أوروبا بما فيها النمسا «أن سبب المد اليميني المتطرف الكاسح من هونغاريا إلى هولندا إلى ألمانيا والنمسا هو الخشية من العولمة، وأزمة النظام الرأسمالي الدائرة منذ سنوات». غير أن الاستطلاع ظهر في الوقت نفسه أن ٥٥ في المئة ينظرون إلى العولمة في شكل إيجابي وبخاصة بين مثقفي المدن مقابل ٤٥ في المئة تنظر إلى العولمة بخشية وقلق وغالبيتهم من الأرياف. ويضع أيضاً «أن العداء للإسلام حل محل العداء اليهود بالتدرج في برامج الأحزاب النازية خلال السنوات العشر الماضية».

معركة فيينا رمز التغيير

عرضت الحكومة برنامجها في جبل كاهنبرغ وهو مكان له أهمية رمزية كبرى لليمين المتطرف إذ فيه بدأت عملية استعادة أوروبا الوسطى من القوية العثمانية، العام ١٦٨٣. ويرمز هذا الحدث إلى الحصار الذي فرضته القوات العثمانية على مدينة فيينا

ترهل سياسي وجيل متعولم

تشهد الأحزاب التقليدية في أوروبا حالة من الترهل والإنهالك السياسي وانحسار تأييدها في أوساط الشباب من الجيل الجديد الذي تلتهمه التقنيات الرقمية

خيارات تغيير النظام في إيران



التظاهرات تطلق النظام الإيراني رغم انطفاها.

ويمكن إحيائها اليوم، لكن الحركة تريد إصلاح النظام وليس تغييره، ولن ترحب بالتدخل الأمريكي. كما يمكن دعم ورثة الشاه الذين فروا من البلاد، ولكن، وعلى رغم أن «النظام الشاهنشاهي» أكثر شعبية من مجاهدي خلق، فإن الحنين الشعبي لعهد محدود». وفي ما يخص الحركات الكردية في إيران، مثل الحزب الديموقراطي الكردستاني الإيراني وحزب «كولمة» فإن بقاها على مسرح جديد في الشرق الأوسط، ويفيد تاريخ الولايات المتحدة الطويل في تغيير الأنظمة بأن هناك طريقتين تقريباً يمكن أن تستخدمهما لتغيير النظام في إيران، إما عبر دعم طرف مقرب من واشنطن أو عبر عزو البلاد وتبديل مؤسساتها. ونظرياً، هناك أكثر من مرشح للحصول على دعم واشنطن في إيران، لكن جميعهم نقاط ضعف كثيرة. فمنظمة «مجاهدي خلق» لا تحظى بشعبية كبيرة محلياً بسبب دعمها نظام صدام حسين في حربهِ ضد إيران. ويعتقد بعضهم أن تغيير النظام بدعم هذه المنظمة سيكون مصيره الفشل.

كما أن هناك «الحركة الخضراء»، ويعتقد بعضهم في إيران في شكل خاص، أطاحت بالنظام تقريباً في العام ٢٠٠٩.

مسكاً بالهامش اليميني الذي يكتسح كما كتبت صحيفة «ناغس شيبغل» في برلين «أكثر فأكثر الوسط السياسي في النمسا»، ترفع أحزاب اليمين واليمين المتطرف في شكل مشترك شعارات وتبنتي مفاهيم مثل خطر الإسلام المتزايد، وحماية الحدود الوطنية وتأمينها لصد المهاجرين والحفاظ على الهوية النمساوية، وهي قيم حزب الحرية النازي وحزب الشعب اليميني. من الواضح أن النمساويين تعبوا من هذا الائتلاف الكبير الذي استمر سنوات طويلة بين الاشتراكيين الديموقراطيين والمحافظين ما أنتاح قيام تحالف بين المحافظين واليمين المتطرف، مع أن كما ذكرت صحيفة «ليبراسيون»، «هذين الحزبين لا يطبق أهدهما الآخر، إلا أنهما يسبحان في بحر معاداة الهجرة والمهاجرين». يقول

أستاذ العلوم السياسية في جامعة زالسبورغ راينهارد هانينيش» إن هذا التحالف سيجعل اليمين الشعبي في ألمانيا يشعر بالزيد من القوة ومواصلة معاداة الهجرة والإسلام. على رغم انتقادات الهجرة واللاجئو النمسا على لسان أحزاب التحالف أقل حدة وأكثر اعتدالاً من الحزب الشعبي الألماني. ليس هناك من خيار أمام الاتحاد الأوروبي غير التعامل البناء مع الحكومة الجديدة، وبرأي المدير التنفيذي لمركز السياسة الأوروبية في بروكسل فايغان تسوليج، «إن الاتحاد الأوروبي مضطر إلى العمل ولو من دون أي رغبة مع هذه الحكومات ولكنه بذلك سيتسبب في مشاكل في بعض المجالات السياسية وفي شكل خاص سياسة الهجرة واللاجئو». ولعل أول القرارات التي اتخذتها الحكومة الجديدة في النمسا يأتي في هذا السياق ويعكس المسار الذي ستتجهه في التعاطي مع اللاجئين والمهاجرين في شكل عام، حيث قررت إلزام طالبي اللجوء بتسليم هواتفهم المحمولة لصاحبها من قبل الأجهزة الأمنية. وكتب موقع «فيلت ٢٤» الألماني أن الغرض من هذه الإجراءات هو التعرف على المهاجرين من خلال معرفة هوية طالب اللجوء الحقيقية من خلال صفحات التواصل الاجتماعي، مثلاً، إضافة إلى الطريق الذي سلكه حتى الوصول إلى النمسا. كما سيطلب من اللاجئ تسليم كل ما يملك من أموال إلى السلطات مباشرة بعد تقديمه طلب اللجوء». إضافة إلى أنه لن يحصل حالة على البت بالطلب على أية مساعدات مالية، بل عينية فقط».

عن «الحياة» واللندنية

حمل السلاح ضد النظام، حتى في حال توافره، لأنهم يعلمون بأنهم يواجهون نظاماً أمنياً معروفاً بقسوته، ولن يتردد باستخدام القوة المفرطة للبقاء في السلطة. تاريخ الجمهورية الإسلامية معروف بالوحشية في وجه أي تهديد داخلي. سحق المتظاهرين الإيرانيين غير المسلحين، وغير المنظمين، والفاقدين القيادة، هو مهمة سهلة نسبياً بالنسبة إلى النظام. ويذهب بعضهم إلى أن الاحتجاجات لن تجبر الحكومة الإيرانية على محاولة معالجة المظالم الشعبية، بل على العكس، فيتوقع في الأسابيع والأشهر القادمة، أن يزداد قمع النظام في الداخل. لكن ما أبرز أسباب تفاقم الظروف الاقتصادية في الداخل مغامرة إيران في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، أصدرت تقارير إلى أن إيران تنفق مليارات من الدولارات، إضافة إلى تكاليف دعم نظام الأسد إلى بلايين عدة من الدولارات، إضافة إلى تكاليف التدخل في العراق واليمن. ويبدو أن الإيرانيين ضاقوا ذرعاً بالأكلاف التي تتكبدها بلادهم نتيجة توسعها في المنطقة، حيث كان من بين هتافات المحتجين «لا غرة ولا لبنان أفدي روعي إيران». وتالياً يمكن القول إنه مستداماً من دون إصلاح مؤسسي. فمن دون مؤسسات شرعية وصامدة ستتعرض إيران لتغيير دوري للقيادة أو لانتقالات، ما يزيد زعجة استقرار المنطقة العشة. أما تحريض الشارع الإيراني الغاضب، لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، فلن يكون وصفة ناجحة ما لم يتم دعم هذا الشارع. ويفيد التاريخ بأن الانتفاضات في إيران تميل إلى الموت بسبب ضعف القيادة والتنظيم والأهداف. وإذا استمرت الاحتجاجات، فإن النظام قد يقضي عليها عبر الاعتقالات الجماعية والقمع العسكري.

لا يتوقع أن يتجه الإيرانيون حالياً إلى

الخلافات الأميركية - الأوروبية بشأن إيران

بقلم: جاي سولومون*

الولايات المتحدة وإسرائيل والمملكة العربية السعودية، حلفاؤها في كثير من النواحي، كاد أن يكون نهجاً يقودنا لحرب». وفي غضون وقت قريب بعد ذلك، خلال اجتماع مجلس الأمن الدولي حول الاحتجاجات والذي عقد في ٥ كانون الثاني، تخلت فرنسا وألمانيا وبريطانيا عن خط واشنطن المتشدد بشأن إيران، وبدلاً من ذلك قامت باستخدام المحفل للتعبير عن التزامها بالاتفاق النووي.

المواجهة حول العقوبات

تشكلت مسألة فرض العقوبات (أو في بعض الحالات إعادة تفعيلها) على طهران في ضوء حملة القمع التي شنتها ضد المتظاهرين، مجالاً مباشراً للخلاف المحتمل بين الولايات المتحدة وأوروبا. وقد تم رفع معظم العقوبات في أوائل العام ٢٠١٦، ولكن، هناك تفسيرات مختلفة بين القوى العالمية التي يمكن أن تستهدف الكيانات الإيرانية في أي حملة ضغط مالي جديدة. ويرى الكثير من كبار المسؤولين الأميركيين ضرورة استهداف جميع الأفراد والمنظمات الإيرانية إذا كانوا يدعمون انتهاكات حقوق الإنسان أو الإرهاب، حتى وإن تم استبعادهم من قوائم العقوبات السابقة كجزء من الاتفاق النووي. ومع ذلك، ترى طهران العديد من الحكومات الأوروبية أن إعادة فرض العقوبات على هذه الكيانات من شأنها أن تنتهك الاتفاق.

وفي هذا الإطار، تحدثت مسؤولون أميركيون عن فرض جزاءات على وسائل الإعلام الإيرانية لدورها المزعوم في دعم حملة القمع التي يقوم بها النظام، فضلاً عن استهداف الكيانات التي يملكها «الحرس الشوري الإسلامي» الإيراني والمؤسسات الغنية بالأموال النقدية التي يسيطر عليها المرشد الأعلى، ولكن، قد يقوم الاتحاد الأوروبي بتعويق محاولات الولايات المتحدة لإعادة فرض عقوبات على مؤسسات مثل «اللجنة التنفيذية لأوامر الإمام الخميني» التي قامت وزارة المالية الأميركية بفرض عقوبات عليها في العام ٢٠١٣ بتهم الفساد والتملص من العقوبات، إلا أن هذه العقوبات زفعت لاحقاً بموجب الاتفاق النووي.

روحاني مقابل النظام

تختلف وجهة نظر إدارة ترامب من الرئيس الإيراني حسن روحاني اختلافاً جوهرياً عن رأي معظم الحكومات الأوروبية. إذ يرى الاتحاد الأوروبي عموماً أن روحاني هو رئيس معتدل ويريد استخدام الاتفاق النووي والاستثمار الأجنبي كأدوات لتعزيز الحريات السياسية والانخراط مع الغرب. وفي المقابل، اتهم كبار مستشاري ترامب إدارة أوباما بأنها خدعت من قبل مفوضي روحاني، الذين يرونهم بأنهم لا يعودن أن يكونوا وجه ودي لنظام استبدادي. ويرى مساعدو ترامب أيضاً أن الاحتجاجات في خير دليل على عدم قدرة روحاني على إصلاح الدولة الإيرانية، إذ ركزت معظم المظاهرات على الإخفاقات الاقتصادية للحكومة. وفي هذا السياق، قال مسؤول في البيت الأبيض: «لا تستطيع الحكومة أن تتخذ ما يريد المتظاهرون أن تقوم به».

ومن المقرر أن يزور وزير خارجية إيران، محمد جواد ظريف، بروكسل خلال الأيام المقبلة لإجراء محادثات مع مؤيديه ومع نظرائه من بريطانيا وألمانيا وفرنسا. ومن المتوقع أن يكون دفاعه بأن جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية سوف يسهم لروحاني بتلبية مطالب المتظاهرين.

وفي ظل هذه الخلفية، يراقب المسؤولون الأوروبيون عن كثب قرارات الرئيس ترامب التي سيخدها قريباً بشأن إعفاءات العقوبات. وإذا أراد المسؤولون الأمريكيون الحفاظ على الاتفاق النووي سليماً، أملياً في إصلاحه مرور الوقت، سيبتعين عليهم الحفاظ على التنازلات التي نصحتها إدارة أوباما في العام ٢٠١٦، على الأقل في الوقت الراهن. وفي هذا الصدد، يشير كبار مساعدي الرئيس إلى أنهم لا يزالون غير متيقنين من المسار الذي سيخده ترامب، على الرغم من اعتراف مسؤول بارز في البيت الأبيض بأن الاحتجاجات «سيكون لها تأثير» على قرارات الرئيس المتعلقة بالإعفاءات.

وحتى لو قام الرئيس ترامب بتحديد مهلة الإعفاءات، يتوقع دبلوماسيون أميركيون وقوع نزاع مع أوروبا حول مستقبل العلاقات مع طهران. فبالإضافة إلى الرغبة في معاقبة النظام على قمع المتظاهرين، أشار البيت الأبيض إلى أنه قد لا يسمح لـ«ويينغ» و«إيرباص» بالمضي قدماً في مبيعات الطائرات المخطط لها إلى إيران. ورذا على ذلك، قال مسؤولون في الاتحاد الأوروبي أن هذا الأمر سيكلف الشركات الأوروبية مليارات الدولارات وسيعرض الاتفاق النووي لخطر أكبر، مما سيزيد من تفاقم المخاطر المترتبة عن قرار الرئيس ترامب.

عن موقع «معهد واشنطن»

* مؤلف «حروب إيران: ألعاب التجسس- معارك المصارف، والاتفاقات السرية التي أعادت تشكيل الشرق الأوسط».

إذا كان الرد الدولي حتى الآن مؤشراً، فإن الاحتجاجات الإيرانية تخاطر بإحداث وقبعة بين الولايات المتحدة وأوروبا، الأمر الذي قد يعرقل قدرة الغرب على تشكيل جبهة مشتركة حول مجموعة واسعة من القضايا الإقليمية ومسائل انتشار الأسلحة النووية. وإغلاق هذا الشق، قد ينبغي على واشنطن طمأنة بروكسل بأنها لن تلغي الاتفاق النووي؛ وهي رسالة لا بد من إيصالها بسرعة نظراً للقرارات التي سيتخذها الرئيس ترامب بشأن مجموعة من الإعفاءات التي ستنتهي صلاحيتها في منتصف كانون الثاني. ووفقاً لمسؤولين أميركيين كبار يعملون حول (قضايا) إيران، سيطلب من الحكومات الأوروبية ومن منسقة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، الرد بالمثل من خلال إظهار استعداد أكبر بكثير لمعالجة أوجه القصور في الاتفاق وتحدي طهران بشأن سجلها في مجال حقوق الإنسان.

رسائل متضاربة

يضع البيت الأبيض حالياً سلسلة من المبادرات بعد أسابيع من الاضطرابات في إيران، تهدف جميعها إلى ممارسة المزيد من الضغوط المالية والدبلوماسية على الحكام الدينيين للنظام الإيراني وقيادته العسكرية. كما وتشمل المزيد من العقوبات على الأجهزة الأمنية، وحملة تسمية وتشهير ضد الأفراد والكيانات المتهمين بالفساد وارتكاب أعمال قمع على نطاق واسع، وتضمّ أيضاً قائمة بالأموال التي استنفذتها إيران على دعم وكلائها المسلحين في لبنان وسورية والعراق، واليمن. وتحاول الإدارة الأميركية أيضاً إيجاد أساس مشترك مع أوروبا حول كيفية تعزيز الاتفاق النووي بشكل ملموس، وذلك أساساً من خلال معالجة المخاوف المتعلقة بتطوير الصواريخ الباليستية وبنود الانقضاء التي ستسمح لطهران بزيادة أنشطتها النووية بشكل كبير في غضون عقد من الزمن.

بيد، يقول كبار المسؤولين الأميركيين أنهم لاحظوا في الأيام الأخيرة بعض الدلائل على أن الاتحاد الأوروبي أو الحكومات الأوروبية الفردية مستعدة لاتخاذ موقف أكثر شدة. وفي الأحرى، يشعر البيت الأبيض بالقلق من قيام الأوروبيين بترتيب أولوياتهم لخدمة مصالحهم التجارية الخاصة في إيران، وإزاء مساعيهم لضمان عدم انتهاك الاتفاق النووي بدلاً من تأييد استراتيجية من شأنها مساندة المتظاهرين. وكما كتب نائب الرئيس الأميركي، مايك بينس، في مقال نشرته صحيفة «واشنطن بوست» في ٣ كانون الثاني، «للأسف، حتى الآن، فشل الكثير من شركائنا الأوروبيين، وكذلك الأمم المتحدة، في التنديد بقوة بالأزمة المتزايدة في إيران». ومن جهتهم، أعرب مسؤولون أوروبيون عن قلقهم من احتمال استخدام إدارة ترامب للاحتجاجات كذريعة للانسحاب من الاتفاق النووي.

وهذا الخلاف لا يكاد يكون جديداً، إذ أن سياسة إيران لطالما أحدثت انقسام بين الولايات المتحدة وأوروبا منذ وقوع ثورة العام ١٩٧٩ التي أطاحت بالشاه، المدعوم من الولايات المتحدة، وجلبت نظاماً إسلامياً متطرفاً إلى السلطة. وكثيراً ما تصادمت إدارتا كلينتون وجورج بوش مع الحلفاء الأوروبيين حول العقوبات والحكمة وراء الانخراط مع طهران، في حين أعربت بروكسل عن قلقها من أن تشن واشنطن ضربات عسكرية على إيران بعد اكتشاف مواقع نووية سرية في العام ٢٠٠٢.

يذكر أن انتخاب الرئيس أوباما قد ساعد على التوصل إلى توافق نادر في الآراء حول إيران، حيث شددت واشنطن وبروكسل بشكل مشترك على ضرورة البحث عن اتفاق دبلوماسي بشأن التهديد النووي. كما سعى الزعماء على جانبي المحيط الأطلسي إلى الانخراط بشكل مباشر مع ما اعتبروها قضايا ذات توجه إصلاحي داخل

الحكومة الإيرانية، أملياً أن تتمكن من جعل الأنشطة الخارجية للنظام معتدلة وتسجم بالزيد من الحريات السياسية في الداخل. وقد توجت هذه الاستراتيجية (بالتوقيع على) الاتفاق النووي، العام ٢٠١٥، الأمر الذي أدى إلى رفع معظم العقوبات الدولية المفروضة على الجمهورية الإسلامية.

غير أن الاضطرابات التي شهدتها إيران خلال الأسبوعين الماضيين قد سلطت الضوء على المقاربة المختلفة تماماً التي تنتهجها إدارة الرئيس ترامب. إذ سرعان ما أعرب الرئيس عن مخاوفه من أن تتخذ إجراءات قمعية صارمة. وفي المقابل، اتخذ العديد من القادة الأوروبيين نهجاً أكثر مرونة، وحثوا النظام والمحتجين على حد سواء على الامتناع عن العنف. وتفاجأ المسؤولون الأميركيون بشكل خاص عندما حذّر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون

وفي هذه الأثناء، يمكن أن تستفيد واشنطن وحلفاؤها من الجهود الممكنة اندلاع الاحتجاجات. وفي ٣ كانون الثاني قال للحصافيين: إن «النهج الرسمي الذي تبنته